

بيان حول توظيف "قناة نسمة" لخدمة أجنـدات حزبية

تونس في 08 جوان 2018

حول توظيف "قناة نسمة" لخدمة اجـندات حزبية



رصدت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تغطية قناة نسمة لحادثة قرقنة التي تمثلت في غرق مركب مهاجرين غير نظاميين وخلفت عديد الضحايا، وقد تم في هذا الاطار التداول في الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد بطريقة موجّهة ومتعارضة مع نواميس المهنة الصحفية،

وإذ تحث الهيئة الصحفيين ومختلف القنوات الإذاعية والتلفزية على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى لهذه الفاجعة والعمل على تكثيف التحقيق والتقصي بهدف بلوغ الحقيقة بما يساهم في عدم الافلات من تحمل المسؤولية عن كل تقصير أو اهمال، فإنها تؤكد على ضرورة الالتزام بالقواعد الأخلاقية لمهنة الصحافة دون توجيه أو توظيف،

وتذكر الهيئة أنه قد سبق لها أن نُبّهت الى المخاطر التي تتهدد المشهد الاعلامي في تونس من خلال التوظيف المفضوح لبعض المؤسسات الاعلامية وتحويلها الى طرف في الصراعات الحزبية الضيقة، غير أن التغاضي عن ذلك أدى الى مزيد الانحدار الأخلاقي بلغ حدّ المتاجرة بدماء ضحايا حادثة قرقنة وتحويلها الى مطية لتحقيق مآرب سلطوية ضيقة،

إن ما تأتبه اليوم قناة نسمة من خلال تطويع منابر حوارية للدعاية لموقف أحادي يختزل طموحا شخصيا وذلك بتأثير من صاحبها "نبيل القروي" هو عبارة عن استمرار في مخطط من التخريب الممنهج للمشهد الاعلامي بهدف التموقع والتأثير في مفاصل الدولة ومؤسساتها، خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار شبّهات الفساد المالي والابحاث التحقيقية المفتوحة بشأنه مما يستوجب وقفة مسؤولة من قبل مؤسسات الدولة،

وعليه تشدد الهيئة على التالي:

- إن تفاقم تأثير رأس المال المشبوه ومراكز الضغط أدى الى انحراف بعض المؤسسات الاعلامية عن وظائفها وانخراطها في أجندات وتجاذبات حزبية ضيقة.
- ما كان لصاحب هذه القناة التلفزية "نبيل القروي" أن يقوم بمثل هذه الأدوار الخطيرة لولا الغطاء السياسي الذي وفّره بعض الجهات المتموقة في الحكم والتي تراهن على الاستفادة منه في المحطات الانتخابية القادمة تدعو الهيئة مختلف القائمين على المؤسسات الاعلامية والصحفيين إلى التحلي بقواعد المهنة الصحفية والالتزام بالاستقلالية والموضوعية، وتنبه أن انخراط وسائل الاعلام في الصراعات الحزبية والانحراف عن قواعد المهنة يمثل مؤشرا خطيرا من شأنه أن يضرب المسار الديمقراطي برمته.
- إن عدم استكمال بناء المؤسسات الضامنة لسلامة المسار الديمقراطي وعلى رأسها الهيئات المستقلة والمحكمة الدستورية يساهم في اتاحة الفرصة لاختراق مؤسسات الدولة والتلاعب بأمنها.
- تطالب الهيئة الحكومة بسحب مشاريع القوانين المتعلقة بالقطاع السمعي والبصري والمتناقضة مع مبادئ حرية الرأي والتعبير والتي إذا وقع اقرارها ستشكل انتصارا لهذه اللوبيات الخطيرة.
- تؤكد الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري للرأي العام أنها ستتناهى بنفسها عن التجاذبات وتواصل القيام بوظائفها وفقا للقانون.

عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

الرئيس النوري اللجمي